الايرادات المالية وأمكانية تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة في العراق وفق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م.

م.م. العباس سمير كاظم

مديرية تربية القادسية

alabassameer@gmail.co

الملخص:

تناول البحث من خلال مباحثه الثلاثة الى أهم ما يتميز به العراق وهو تحليل الايرادات المالية التي يحصل عليها بشكل اساس ، فقد بين الباحث انه رغم تعدد اوجه ومصادر الايرادات المالية التي من الممكن ان يسعى العراق للاستفادة منها الا انه لا يعول الا على ميزانة التجاري بتصدير النفط الخام الى الخارج في الوقت الذي يهمل جميع الموارد المالية التي يمكن ان يتحصل عليها والاستفادة منها في عملية التنمية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، كما اهتم البحث في الجانب الصحي وحجم الانفاق على الصحة من حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتوصل الى ان هناك حاجة ماسة الى زيادة حجم الموارد المالية المخصصة الى قطاع الصحة في العراق كما توصل الى ان القطاع الصحي بحاجة التى ان يكون معدل نموه ثابت بنسبة اعلى من معدل نمو السكان في العراق وان يكون القطاع الصحي مستقر من الناحية المالية ولا يتأثر بالتغيرات التي تحصل على المستوى العالمي ومن اهمها انخفاض اسعار النفط الخام والتي تقلل من حجم الايرادات المالية للعراق، وقد اوصى البحث ان يكون هناك اهتمام في تنويع مصادر الايرادات المالية في العراق وان تتسم الايارادات المالية المخصصة للصحة بالاستقرار والنمو الموجب سنوياً من أجل ان تتحقق اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال الاهتمام بأهم قطاع يمس حياة الافراد ويمكنهم من القيام بواجباتهم بما يتماشى مع اهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: (الايرادات المالية، اهداف التنمية المستدامة، العراق).

Financial revenues and the possibility of achieving the most important sustainable development goals in Iraq according to the 2030 Sustainable Development Plan.

millimeter. Abbas Samir Kazem
Al-Qadisiyah Education Directorate

Abstract :

Through its three sections, the research dealt with the most important thing that distinguishes Iraq, which is the analysis of the financial revenues that it basically obtains. The researcher showed that despite the multiple aspects and sources of financial revenues that Iraq may seek to benefit from, it only relies on the trade budget by exporting oil. Raw materials are exported abroad while neglecting all the financial resources that can be obtained and utilized in the development process and achieving sustainable development goals. The research also paid attention to the health aspect and the size of spending on health from the size of the gross domestic product in Iraq and concluded that there is an urgent need to increase The amount of financial resources allocated to the health sector in Iraq. It was also concluded that the health sector needs to have a stable growth rate at a rate higher than the population growth rate in Iraq, and for the health sector to be financially stable and not affected by the changes that occur at the global level, the most important of which is the decline in prices. Crude oil, which reduces the size of Iraq's financial revenues. The research recommended that there be interest in diversifying the sources of financial revenues in Iraq and that the financial revenues allocated to health be characterized by stability and positive growth annually in order to achieve the sustainable development goals for the year 2030, by paying attention to the most important sector that affects It enhances the lives of individuals and enables them to carry out their duties in line with the sustainable development goals.

Keywords: (financial revenues, sustainable development goals, Iraq).

المقدمة

تعد الايرادات المالية عصب الدول الاقتصادي لذلك تسعى دول العالم جاهدة على تحقيق ايرادات مالية لها تتسم بالتنوع والاستدامة، ويأتي ذلك من أجل قياد الدولة بواجباتها

تجاه مجتمعها وتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره من المتعلقات الاخرى في جميع جوانب الحياة، وهنالك مجموعة من الدول حققت تقدماً في الوصول الى مستوى عالي من التنويع في ايراداتها المالية واضافة الى ذلك تتسم بالاستدامة والاستمرارية وتمثل ذلك كل من امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانا وغيرها من الدول الاوربية التي يطلق عليها بالدول المتقدمة' كما ان هناك دول سعت بشكل كبير الى التخلص من التبعية وتركز صادراتها بأنواع محددة من المنتجات وحققت خطوات ملموسة في هذا الجانب ومنها دول شرق اسيا مثل ماليزيا واندونوسيا والهند وغيرها وحتى في الدول العربية مثل الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وغيرها..، كما ان هناك بعض الدول التي لم تستفد من التجارب الدولية في ضرورة تنويع مصادر اموالها وعدم الاهتمام بالمصادر التي تحقق ايرادات مالية كبيرة للدولة لو تم استغلالها بالشكل الأمثل، وتأتي الدول العربية ومنها العراق وليبيا والجزائر وغيرها على رأس الدول النامية التي لم تسعى الى الاعتماد على مصادر الايرادات المالية الاخرى وضلت تعتمد على تصدير النفط الخام كمورد رئيس لتوليد الدخل اليها، وبالتالي فأن خطط التنمية الاقتصادية وحتى خطط واهداف التنمية المستدامة التي تشرف عليها الأمم المتحدة ستضل تحت تأثير وتغيرات الايرادات المالية التي يتم الحصول عليها من المصدر المالي شبه الوحيد الذي تحصل عليه الدولة، وفيما يخص العراق نجد انه لم يصل الى المستوى المطلوب في تحقيق اهداف التنمية المستدامة سابقاً وقد لا يصل الى تحقيقها وفق خطة ٢٠٣٠ وهذا ما يبينه الوضع والمؤشرات العامة للقطاعات والاهداف، وعند النظر الى القطاع الصحي نجد انه من اهم القطاعات التي تركز عليه خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لكن العراق يعاني من استقرار نموه والمحافظة عليه بمستوى نمو يوازي الحاجة الفعليه له ، ومن أجل ماتقدم فقد تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث اشتمل المبحث الأول منه على الاطار النظري لانواع الايرادات المالية التي يمكن

الحصول عليها كما تطرق الى التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠، اما المبحث الثاني فقد تطرق الى اهم اهداف التنمية المستدامة واخذ الجانب الصحب منها وتحليله بالشكل الوافي، اما المبحث الثالث فقد ثبت فيه الباحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المهمة لتطوير القطاع الصحي في العراق وللوصول الى المستوى المقبول في تحقيق التنمية المستدامة وفق رية عام ٢٠٣٠.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث البحث من أهمية الموضوع الذي يتناول الايرادات المالية التي تتنوع في التصنيف والأهمية والاهداف كما تتمثل أهمية البحث في التطرق للتنمية المستدامة واهم اهدافها هو القطاع الصحي الذي يعد المحور الرئيس الذي تدور حوله اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الأتي: هل للايرادات المالية اهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وهل يتأثر القطاع الصحي في العراق باعتباره من اهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ بالتغيرات المالية التي يتعرض لها العراق نتيجة لتغيرات اسعار النفط وانخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث

يفترض البحث ان للايرادات المالية اهمية مباشرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة كما ان العراق يتأثر بالتغيرات التي تحصل في اسعار النفط ومن ثم ينعكس ذلك سلباً على حجم ومعدل الانفاق على القطاع الصحي في العراق مما يثر على امكانية الوصول الى المستوى المطلوب في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفق رؤية عام ٢٠٣٠.

هدف البحث

يهدف البحث الى وصف وتحليل انواع الايرادات المالية العامة التي يمكن للدولة الحصول عليها من مصادر مختلفة، كما يهدف البحث الى التركيز على التنمية المتدامة وفق رية عام ٢٠٠ وكيفية تحقيقها من خلال تلك الايرادات المالية باعتبار ان العنصر المالي من اهم متطلبات النجاح للخطة، ومن اهداف البحث ايضاً هو تسليط الضوء على القطاع الصحي في العراق ومدى الاهتمام به وحجم الانفاق عليه، باعتباره المحور الاساس الذي يتوقف عليه نجاح اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

المبحث الأول

الأطار النظري للايرادات المالية والتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم وتقسيمات الايرادات العامة

يرى التقليدين قديماً ان الايرادات العامة تستخدم فى تمويل النفقات العامة فقط اى انها لا تؤثر على النشاط الاقتصادى الا أنها اصبحت فى الوقت الحالى أداة رئيسية من ادوات الدولة للتوجيه الاقتصادى والاجتماعى ومن خلالها تتحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى ومنه أهداف التنمية المستدامة التي نحن بصددها. والايرادات العامة التي يمكن لأي دولة ان تحققها بنسب معينة وحسب أهمية كل نوع[١]، كما يختلف الوضع في الدول النامية في الدول المتقدمة في حجم الايرادات المتحققة، فقد يستحوذ نوع واحد من الايرادات على نسبة ٩٩% وتنحصر باقي الايرادات ب١% فقط، كما سيتم التطرق اليه في طيات هذا البحث عن العراق.

أولاً: تقسيمات الايرادات العامة

١-ايرادات اجبارية و ايرادات اختيارية

- الايرادات الجبرية هى الضرائب والقروض الجبرية
- ايرادات اختيارية مثل الرسوم والقروض الاختيارية وايرادات الدولة من ممتلكاتها العامة

٢- ايرادات عادية و ايرادات غير عادية

- ايرادات عادية تتكر كل سنة بشكل دورى مثل الضرائب والرسوم وايرادات الدولة من ممتلكاتها[٢]
- ايرادات غير عادية وهى التى لا تتكرر كل سنة مثل القروض والاصدار النقدى الجديد

٣- ايرادات سيادية وايرادات تشبه القطاع الخاص

- ايرادات سيادية والتى تحصل عليها الدولة بمفردها فقط مثل الضرائب والرسوم والاصدار النقدى
- ايرادات يحصل على شبيهها القطاع الخاص مثل القروض ودخل الدولة من ممتلكاتها العامة[٢].

٤- تقسيم بسيط للايرادات العامة

١- ايرادات الدولة من القطاع العام (الرسوم – ممتلكات الدولة)

٢- الضرائب ٣- القروض العامة

أولاً : ايرادات الدولة من القطاع العام (الرسوم – ممتلكات الدولة)

أ. الرســوم

تعريف الرسوم

مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً الى الدولة مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص يؤدى الى تحقيق نفع عام

من التعريف السابق نجد ان سمات الرسم ثلاثة وهى

١. يدفع فى صورة نقدية و يدفع الزامى عند الحصول على الخدمة ، إن كانت الخدمة نفسها غالباً اختيارية كرسوم التوثيق ورسوم الرخص وغيرها واحياناً تكون الخدمة اجبارية كرسوم النظافة مثلاً إلا انه فى كل الاحوال يدفع الفرد الرسوم اجبارى .

٢. يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة خاصة تعود بالنفع المباشر على دافع الرسم

٣. يتحقق من الرسم نفع عام بجانب النفع الخاص فرسوم القضاء التى تدفعها المتقاضون تحقق نفع خاص لهم وتحقق نفع عام للمجتمع وهو اشاعة العدالة فى المجتمع ككل[٣].

ب. ايرادات الدولة من ممتلكاتها (الدومين)

ان الدولة تمتلك ممتلكات وهى التى تسمى بالقطاع العام للدولة وتسمى بالدومين ايضاً اى ان الدومين هو ممتلكات الدولة وينقسم الدومين الى

- دومين عام وهو ممتلكات الدولة المخصصة للاستعمال العام مثل الطرق والكبارى والمستشفيات والمدارس، والأصل فى الدومين العام هو انه مخصص للجمهور بدون مقابل اى ان الدومين العام لا يدر عائد على الدولة
- دومين خاص وهو ممتلكات الدولة الخاصة من منشآت انتاجية وزراعية وتجارية وهى منشآت تهدف الى الربح وتحقيق عائد مادى للدولة ، أى ان الدومين الخاص هو ما يدرعائد على الدولة لذلك سوف نتناول انواع الدومين الخاص

١- الدومين العقارى

كان استغلال الاراضى الزراعية والغابات من من مصادر ايرادات الدولة الرئيسية فى العصور الوسطى وظهر ايضأ المحاجر والمناجم ومصائد الاسماك لتكون مصدر من مصادر الايرادات العامة ، إلا انه فى الفترة الاخيرة ومع اتجاه الدولة الى زيادة فاعلية الانتاج من خلال المشاركة الفردية الخاصة بدأت الدولة تملك الاراضى الزراعية للافراد فقل الدومين الزراعى وان كانت الدولة مازلت تحتفظ بملكية المناجم والمحاجر ومشاركة القطاع الخاص فى انتاجه من تلك المناجم

والمحاجر[٤].إلا انه يمكن القول فى النهاية ان الدومين الزراعى اصبح مصدر منخفض من مصادر الايرادات العامة.

٢- الدومين الصناعى والتجارى

مع زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى قامت الدولة بإنشاء العديد من المشروعات الانتاجية وقامت بتأميم العديد من المشروعات الخاصة مما ادى الى زيادة الدومين الصناعى والذى يهدف الى انتاج السلع وبيعها للافراد بما يسمى بالثمن العام

٣- الدومين المالى

وهو عبارة عن ممتلكات الدولة من الاوراق المالية سواء كانت فى صورة اسهم او سندات

ثانياً : الضريبة

الضريبة هى فريضة مالية جبرية يلزم الممول بدفعها دون مقابل خاص وتهدف الى تغطية النفقات العامة تحقيقاً لمصالح المجتمع ويكون فى شكل نقود

ثالثاً: القروض العامة

تعريف القروض العامة

هي مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الأجنبية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينة، اما أنواع القروض العامة فيمكن ايجازها بالاتي[٦]:

١- القروض الاختيارية والقروض الاجبارية

تنقسم القروض العامة وفق هذا المبدأ الى قروض اختيارية واخرى اجبارية والاصل فى القروض انها اختيارية تتم بناء على رغبة الافراد إلا انه فى بعض الحالات الاستثنائية مثل ظروف الحروب قد تلجأ الدولة الى اكراه الافراد على شراء السندات الحكومية ومن ثم اقراض الدولة . ويتشابه القرض الاجبارى مع الضريبة فى ان كل منهما الزامى يدفعه الفرد بناءعلى

اكراه من الدولة ويختلفان فى ان الضريبة لا ترد مرة اخرى ام القرض فيرد الى دافعه ومضاف اليه الفوائد ايضاً

٢- القروض الداخلية و الخارجية

القرض الداخلي هو الذى تحصل عليه الجولة من مقرضين مقيمين داخل مصر أيا إن كانت جنسيتهم وهنا تأخذ القروض الداخلية احد شكلين وهما

- قروض حقيقية تأخذ من مدخرات الافراد والمؤسسات الخاصة او العامة وهذه القروض لا تولد آثار تضخمية لانها تعتبر اقتطاع من الدخل القومى الاجمالى
- قروض صورية او تضخمية وهى القروض التى تقترضها الدولة من البنك المركزى ويوفرها البنك المركزى من خلال الاصدار النقدى الجديد والذى يؤدى الى حدوث تضخم

القرض الخارجي تحصل عليه الدولة من اشخاص طبيعين او اعتباريين خارج الدولة وتحصل عليها الدولة من خلال الاسواق المالية الخارجية

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي النموذج الشامل للأمم المتحدة [7]. وصف تقرير (لجنة برونت لاند)* لعام ١٩٨٧ مفهوم التنمية المستدامة بأنه "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة[٨]، فالاستدامة هي نموذج للتفكير في المستقبل إذ تكون

* ، ولدت برونتلاند في مدينة أوسلو النرويج Cro Harlem Brundtland - نسبة الى الدكتورة (كرو هارلم برونتلاند) ١٩٣٩ ، وهي طبيبة وحاصلة على درجة الماجستير في الصحة العامة، أصبحت أصغر رئيس وزراء في النرويج وذلك في ١٩٨١، ولتخصصها في الموضوع كلفتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ في مهمة دولية رفيعة المستوى إذ تولت رئاسة لجنة دولية معنية بالبيئة والتنمية وهي (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) او لجنة برونت لاند وقد نشرت تلك اللجنة واحدا من أكثر التقارير شهرة وهو (تقرير مستقبلنا المشترك) .

الاعتبارات البيئية والمجتمعية والاقتصادية متوازنة في السعي إلى تحسين نوعية الحياة .على سبيل المثال، اما تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منظمة الفاو(FAO) فهي تعرف التنمية المستدامة بأنها: إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، على أن تحمي مثل هذه التنمية في قطاع الزراعة والغابات والمصادر السمكية والأرض والماء والمصادر الجينية الحيوانية والنباتية، مع كونها لا تضر بيئيا وملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا. هذا التعريف ينحاز للمسائل ذات الصلة بالزراعة والموارد الطبيعية، وهذا نابع من كونه صادرا من منظمة الفاو، مع ميله إلى إعطاء أهمية لجوانب عديدة، فضلاً عن تبني مبدا (رصيد الأجيال القادمة) وضرورة المحافظة عليه، اما البنك الدولي فعرف التنمية المستدامة بأنها: العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. من الواضح أن هذا التعريف يركز على البعد الرأسمالي وضمان تنميته أو ثباته بما لا يؤثر على حصص الأجيال القادمة، مع ترسيخ مبادئ العدالة في الحصول على الفرص التنموية[٩]، فمن الضروري ان يعتمد المجتمع المزدهر على بيئة صحية لتوفير الغذاء والموارد ، ومياه الشرب الآمنة ، والهواء النقي لمواطنيها, وغالبًا ما يُنظر إلى التنمية المستدامة على أنها هدف طويل الأجل (أي عالم أكثر استدامة) ، كما تشير إلى العديد من العمليات والمسارات لتحقيقها (مثل الزراعة المستدامة ، والإنتاج والاستهلاك المستدامين ، والحكم الرشيد ، والبحث والتكنولوجيا والنقل والتعليم والتدريب ، إلخ). كما تم دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في العديد من الأطر والاتفاقيات العالمية المتعلقة بالمجالات الرئيسية للتنمية المستدامة. لذا فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر (دون المساوَمة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة)، ساعد هذا التعريف على فهم أنَّه تندرج تحت التنمية المستدامة عدة ركائز لتحقيقها، مثل: الحفاظ على سلامة البيئة، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التكافل

المجتمعي المتعدد[١٠]. لقد كان من مخرجات هذا التعريف إدراك أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة، وهذه المجالات ذات قيمة ايكولوجية واقتصادية واجتماعية،) وقد أهتمت كذلك في عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات فضلاً عن الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي. فالتنمية المستدامة هي مفهوم ثوري في جوهره ، ومن الصعب للغاية تحديده بشكل عملي، ان تاريخ التنمية المستدامة هو تاريخ لا يمتد بعيدا فهي تنحصر في الأمم المتحدة وما تقرره بما يهم دول العالم جميعاً ويكون على وفق لجان دولية يتم اختيارها بعناية وتخصص ويمكن لنا التطرق للمدخل التأريخي للتنمية المستدامة في الموضوع التالي[١١].

اما خصائص التنمية المستدامة فيمكن ايجازها بالآتي:

هناك من حدد الخصائص التي تتميز بها التنمية المستدامة عن غيرها وهي كالتالي:

١. تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية فضلاً عن أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

٢. تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية[١٢].

المبحث الثاني

الايرادات المالية والتنمية المستدامة في العراق

رغم تنوع الايرادات المالية كما تم تقديمها في المبحث الأول والتي يمكن ان تحققها الدولة بسلطاتها القانونية وقوتها الا ان هناك بعض الدول وخصوصاً الدول النامية ومنها العراق لاتعتمد على تلك التقسيمات ولا تفكر فيها بشكل جدي لتصبح مورد مالي واقتصادي تعتمد عليه، بل تعتمد على مدى قدرتها واستمرارها في تحقيق الايرادات المالية من خلال مصدر وحيد تعتبره مصدرها الاساس لتوليد الدخل ويعد تصدير النفط الخام في العراق هو المصدر الرئيس للايرادات المالية في العراق والمساهم الكبير في الناتج المحلي الاجمالي وكما سيتم تحليله لاحقاً كما تعد هذه الايرادات هي المحرك الرئيس لخدمة وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في العراق وغيرها من الاهداف وفق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولاً: تحليل الايرادات المالية والناتج المحلي الإجمالي في العراق

ترتبط الايرادات المالية في العراق بتصدير النفط الخام الى الخارج كما ان مساهمة هذا النوع من الايرادات له أهمية كبيرة وجزء كبير من حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق وتتغير العلاقة تبعاً لقيمة النفط المصدر للخارج، ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الإقتصادي كونه يمثل قيمة جميع ما ينتج في الدولة من سلع وخدمات، كما ان زيادته تنعكس ايجاباً على الإنفاق على القطاعات الإقتصادية والخدمية الأخرى، وكذلك انخفاضه سيؤدي الى تقليل حجم الإنفاق على جميع او بعض تلك القطاعات الإقتصادية والخدمية، اي ان حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الإقتصادية مرتبطان ارتباط وثيق وكأنهما وجهين لعملة واحدة، إذ يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات التي توضح مستوى النشاط الاقتصادي للبلد، انطلاقاً من ذلك يمكن لنا تحليل واقع مؤشر النمو الإقتصادي في العراق من خلال حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الجدول (١) والشكل (١) التابع

لـه، نلاحـظ ان هنـاك علاقـة متغيـرة بـين حجـم الايـرادات الماليـة وحجـم النـاتج المحلـي الاجمـالي وقـد غلـب عليهـا العلاقـة الايجابيـة فـي معظـم السـنوات، فـنلاحظ ان فـي العـام ٢٠٠٥ حققـت الايـرادات الماليـة معـدل النمـو قـدره ١٤٩.٤% وهـي نسـبة عاليـة جـداً مدعومـة بالضـروف المناسـبة المهيـأة لهـا، ممـا انعكـس ايجابـاً علـى معـدل نمـو النـاتج المحلـي الاجمـالي فـي العـراق وقـد حقـق نمـو قـدره ١.٧%، امـا فـي عـام ٢٠٠٦ فقـد اترفـع معـدل نمـو الايـرادات الماليـة وبمعـدل قـدره ١٢١.١% ممـا انعكـس ايجابـاً علـى ارتفـاع معـدل نمـو النـاتج المحلـي الاجمـالي الـى ٥.٦%، وهـو اعلـى اعلـى مـن معـدل نمـو العـام السـابق لـه، واسـتمر الحـال الـى المـدة مـن ٢٠٠٧ الـى عـام ٢٠١١ فقـد كانـت هنـاك علاقـة ايجابيـة بـين نمـو الايـرادات الماليـة ونمـو النـاتج المحلـي الاجمـالي فـي العـراق[١١]، ونلاحـظ ان معـدل النمـو فـي النـاتج اقـل مـن معـدل النمـو فـي الايـرادات الماليـة ويرجـع ذلـك الـى طبيعـة النـاتج المحلـي الاجمـالي ومسـاهمة الايـرادات النفطيـة بالنسـبة الاكبـر وكمـا هـو معـروف عـن الاقتصـاد العراقـي فـي هـذا الشـأن، لـذلك نجـد ان نمـو النـاتج يتـراوح بـين ١.٩% فـي عـام ٢٠٠٧ الـى ٧.٥% كمـا فـي عـام ٢٠١١، وهـو مؤشـر جيـد لهـذه العلاقـة، امـا عـام ٢٠١٢ وبعـد تـأثير الظـروف الخارجيـة علـى الاقتصـاد العـراق وانخفـاض مسـاهمة الايـرادات الماليـة فـي العـراق وبمعـدل ٢٩.٠-%، فقـد اعتمـد العـراق علـى ارتفـاع اسـعار النفـط الخـام فـي الاسـواق العالميـة ممـا سـاهم فـي اسـتمرار نمـو النـاتج المحلـي الاجمـالي بشـكل ايجـابي دون التـأثر الحاصـل فـي النمـو السـلبي للايـرادات الماليـة، لـذلك تأشـر لـدينا عـدم وجـود تـأثير بـين الايـرادات الماليـة والنـاتج المحلـي الاجمـالي للمـدة مـن ٢٠١٢ الـى ٢٠١٤، مـع ان هنـاك انخفـاض فـي نسـبة النمـو النـاتج الـى ٠.٢% فقـط عـام ٢٠١٤، امـا عـام ٢٠١٥ ومـع تحسـن حجـم الايـرادات الماليـة فـي العـراق بعـد اعـادة الاهتمـام بهـا مـن قبـل الحكومـة إثـر انخفـاض اسـعار النفـط عالميـاً فـي عـام ٢٠١٤، فقـد ارتفـع معـدل نمـو الايـرادات الماليـة الـى ٢٢٠.٣% عـام ٢٠١٥، ممـا حسـن مـن وضـع نمـو النـاتج

المحلي الاجمالي الى ٤.٧% لنفس العام، اما عام ٢٠١٦ فقد انعكست الحالة الى نمو سلبي لايرادات المالية ونمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي اي ان هناك علاقة سلبية في عام ٢٠١٦، وقد يرجع ذلك بشكل كبير الى تراجع الاهتمام في امكانية تحقيق ايرادات مالية نتيجة للاعتماد على الايرادات النفطية الموجبة والمرتفعة بفضل تحسنها في الاسواق العالمية، ومن ثم فقد ادى ذلك الى ذلك الانخفاض، ثم انه لم يؤثر على نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد ضل نمو موجب قدره ١٣.٨%، اما عام ٢٠١٧ ومع تحقق نمو في الايرادات المالية وبمعدل٢٠.٩% الا ان ذلك لم يشفع في تحقيق معدل نمو سالب في حجم الناتج المحلي الاجمالي قدر -١.٨%، وبالنتيجة فانه ذو علاقة سلبية لعام ٢٠١٧، اما عام ٢٠١٨ فنلاحظ انه لا يوجد أثر للايرادات المالية على النتاج المحلي الاجمالي رغم تحقق معدل نمو سلبي في الايرادات الا ان الناتج المحلي الاجمالي حقق معدل نمو موجب قدره ٢.٦%، اما عام ٢٠١٩ فنلاحظ ان معدل نمو الايرادات المالية ارتفعت الى ٣١.٦% في حين ارتفع معدل نمو الناتج بشكل طفيف الى ٠.٦% فقط، والحال معكوس لعام ٢٠٢٠ فقد انخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١١.٢% رغم ان الايرادات المالية حققت معدل نمو قدره١٤٣.٨%، مدعومة بالظروف والاجراءات والقيود نتيجة لانتشار فايروس كورونا حول العالم كوفيد -١٩، اما في عام ٢٠٢١ فنلاحظ ان هناك توافق بين الانخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي الى -٣٨.٠%، مع الانخفاض في حجم الايرادات المالية بمعدل -٤٢.٦%، اي ان هناك علاقة طردية متوافقة بينهما وكما مبين في الجدول التالي ومبين في الشكل المرافق له[١٢].

نتوصل مما تقدم الى ان الاقتصاد العراقي ومعدل نموه السنوي على ارتباط بالتغيرات العالمية والازمات التي تتعرض لها دول العالم وهو ما يؤشر الى مدى التركز والانكشاف الاقتصادي وعدم استغلال نقاط الضعف وتحويلها الى نقاط قوة تمكن الاقتصاد العراقي

للنهوض والاستمرار في النمو رغم وجود تلك الازمات كما يحدث في دول العالم التي حققت نمو متزايد اقتصادياتها رغم الظروف الاقتصادية العالمية التي اوقفت النمو في معظم دول العالم.

جدول(١)

الإيرادات المالية العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

التفاصيل السنة	حجم الايرادات العامة مليار دينار	معدل نمو الايرادات %	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	أثر الايرادات على الناتج المحلي (ايجابي ، سلبي، لا يوجد)
2004	395.70	-	101788449	-	-
2005	987.00	149.4	103568449	1.7	إيجابي
2006	2182.30	121.1	109368369	5.6	إيجابي
2007	3015.60	38.2	111455813	1.9	إيجابي
2008	4343.90	44.0	120626517	8.2	إيجابي
2009	5053.30	16.3	124659542	3.3	إيجابي
2010	6584.00	30.3	132731012	6.5	إيجابي
2011	20499.00	211.3	142696722	7.5	إيجابي
2012	14546.2	-29.0	162587533	13.9	لايوجد أثر
2013	8389.10	-42.3	174990175	7.6	لايوجد أثر
2014	4731.80	-43.6	175335399	0.2	لايوجد أثر
2015	15157.65	220.3	183616252	4.7	إيجابي
2016	10142.17	-33.1	208932110	13.8	لايوجد أثر
2017	12266.67	20.9	205130066	-1.8	سلبي
2018	10506.20	-14.4	٢١٠٥٣٢٨٨٧	2.6	لايوجد أثر
2019	13826.11	31.6	٢١١٧٨٩٧٧٤	0.6	إيجابي
٢٠٢٠	33701.17	143.8	١٨٨١١٢٢٦٥	-11.2	سلبي
٢٠٢١	19344.50	-42.6	116593449	-38.0	إيجابي

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على

- تقارير وزارة المالية ،العراق ، دائرة الاحصاء، تقارير سنوية نشرات سنوية مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢١)..
- بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية (٢٠٠٤-٢٠٢١).

شكل (١)
معدل نمو الايرادات المالية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

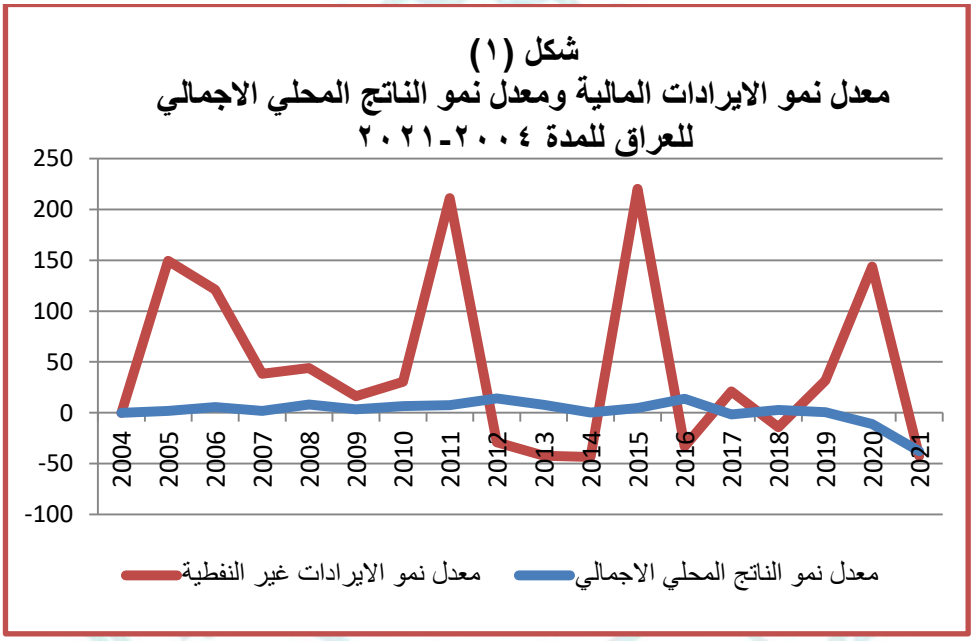

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول(١٠).

المطلب الثاني: الايرادات المالية وتحقيق أهم اهداف التنمية المستدامة في العراق

أولاً: حجم ومعدل الانفاق على الصحة في العراق وفق المنظور والبيانات الدولية

يعد الانفاق على الصحة من أهم الجوانب والابعاد الاجتماعية التي تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي يسعى العراق للوصول اليها، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى من حيث الإنفاق الحقيقي على الصحة في العالم .اعتبارًا من عام ٢٠٢٠ ،

بلـغ الإنفـاق الحقيقـي علـى الصـحة فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ٣،٤٧٥،٠٢١ مليـون دولار أمريكـي ، وهـو مـا يمثـل ٤١.٨٦% مـن الإنفـاق العـالمي الحقيقـي علـى الصـحة، وتسـتحوذ الـدول الخمـس الأولـى الأخـرى هـي(الصـين واليابـان وألمانيـا وفرنسـا) علـى ٦٦.٢٦ % منهـا .قُـدِّر إجمـالي الإنفـاق العـالمي الحقيقـي علـى الصـحة بنحـو ٨،٣٠٠،٨٢٦ مليـون دولار أمريكـي فـي عـام ٢٠٢٠. ويحتـل العـراق المرتبـة ٥٣ علـى مسـتوى العـالم مـن مجمـوع ١٨٧ دولـة مسـجلة بياناتهـا، وهـو مؤشـر جيـد مـن حيـث المسـتوى مـع السـعي لتحسـينه للوصـول الـى اهـداف التنميـة المسـتدامة ٢٠٣٠. ومـن خـلال الجـدول(٢) نلاحـظ ان حجـم الانفـاق علـى الصـحة فـي العـراق يتذبـذب بـين سـنة واخـرى فقـد بلـغ ٤,٣٤٤ عـام ٢٠٠٤ وهـو مؤشـر جيـد يـدل علـى الاهتمـام بالجانـب الصـحي مـن قبـل الحكومـة، الا اننـا نلاحـظ انخفـاض حجـم الانفـاق علـى الصـحة متـاثراً بـالظروف المحيطـة وسـوء التقـدير للحاجـات الفعليـة فـي الجانـب الصـحي، اذ انخفـض الـى ٣,٣٣٠ مليـون عـام ٢٠٠٥، ويمكـن ان نـرى حجـم الانفـاق قـد انخفـض الـى ٢,٩٤١ مليـون دولار عـام ٢٠٠٦ كـذلك، امـا فـي عـام ٢٠٠٧ فـنلاحظ عـودة حجـم الانفـاق علـى الصـحة قـد ارتفـع الـى 3,842 مليـون دولار واسـتمر فـي التحسـن الـى ٥,٢١٥ عـام ٢٠٠٩، وهـي انتقالـة جيـدة فـي مسـتوى تحسـن الجانـب الصـحي والاهتمـام بـه فـي العـراق، امـا بعـد تـأثر العـراق بالازمـة الماليـة العالميـة فقـد انخفـض حجـم الانفـاق علـى الصـحة الـى ٤,٧٥٧ مليـون دولار عـام ٢٠١٠، واسـتمر هـذا الانخفـاض الـى عـام ٢٠١٢ اذ بلـغ ٤,٨٥٥ مليـون، فـي حـين ارتفـع فـي السـنوات اللاحقـة، فمنـذ عـام ٢٠١٣ بلـغ حجـم الانفـاق علـى الصـحة ٥,٤٧٦ مليـون دولار وتحسـن الـى ٧,٤٦٠ مليـون عـام ٢٠١٦، كمـا اسـتمر بالارتفـاع الـى ٩,٢٠١ عـام ٢٠١٨ مـع انخفـاض طفيـف عـام ٢٠١٩ فقـد بلـغ ٩,١١٧ مليـون دولار فـي حـين ارتفـع عـامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ الـى ٩,٢٦١ مليـون دولار عـام ٢٠٢٠ ثـم ارتفـع الـى ٩,٥٣٩ مليـون دولار وبمعـدل نمـو متزايـد بلـغ ٥.٠% عـام ٢٠٢٠، ثـم ارتفـع الـى ٨.٣% عـام ٢٠٢١،

ويأتي ذلك بعد تداعيات فايروس كورونا وحاجة القطاع الصحي الى مزيد من الانفاق ، وهو مؤشر جيد مع انه يجب الاهتمام وزيادة حجم الانفاق على الصحة بما يتناسب مع المعايير الدولية وتحسين الجانب الصحي للفرد العراقي، اما بالنسبة لمعدل الانفاق على الصحة فقد ظل بنسب متواضعة ويتذبذب بين سنة او مجموعة سنوات مع اخرى ولم يتجاوز٤.٤٨ كما في عام ٢٠١٩ ، في حين ان دول العالم تؤمن الجانب الصحي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتي وصلت اليها بشكل مبكر من اطلاق الخطة الألفية والتي يسعى العراق لتحقيقها كذلك[١٣].

الجدول (٢)

حجم ومعدل الانفاق على الجانب الصحي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

مليون دولار أمريكي

التفاصيل السنة	حجم الانفاق الحكومي على الصحة مليون دولار	معدل الانفاق على الصحة من حجم الناتج المحلي الاجمالي %
2004	4,344	3.84
2005	3,330	2.90
2006	2,941	2.42
2007	3,842	3.11
2008	4,064	3.04
2009	5,215	3.77
2010	4,757	3.23
2011	4,421	2.79
2012	4,855	2.69
2013	5,476	2.82
2014	5,471	2.80

3.14	6,305	2015
3.49	7,460	2016
4.19	9,295	2017
4.24	9,201	2018
4.48	9,117	2019
٥.٠	9,361	2020
٨.٣	9,639	2021

Source: http://apps.who.int/nha/database/ViewData/Indicators/en

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. تم اثبات الفرضية ان للايرادات المالية اهمية كبيرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق.

٢. تم التوصل الى ان التنمية المستدامة في العراق تتأثر بحجم وتوفر الايرادات المالية المتآتية من تصدير النفط الخام فقط.

٣. توصل البحث الى ان القطاع الصحي بحاجة التى ان يكون معدل نموه ثابت بنسبة اعلى من معدل نمو السكان في العراق.

٤. توصل البحث الى ان هناك تراجع في امكانية تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفق رية عام ٢٠٣٠.

٥. توصل البحث الى ان هناك تذبذب في حجم الايرادات المالية وينعكس ذلك سلباً على تحقيق اهداف وخطط الحكومة في الايفاء بالتزاماتها تجاه الافراد ومنها القطاع الصحي في العراق.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة ان يكون القطاع الصحي مستقر من الناحية المالية ولا يتأثر بالتغيرات التي تحصل على المستوى العالمي ومن اهمها انخفاض اسعار النفط الخام والتي تقلل من حجم الايرادات المالية للعراق.
٢. من المهم ان يكون هناك اهتمام في تنويع مصادر الايرادات المالية في العراق وان تتسم الايادات المالية المخصصة للصحة بالاستقرار والنمو الموجب سنوياً من أجل ان تتحقق اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،
٣. ضرورة ان يتم الاهتمام بجميع انواع الايرادات العامة في العراق وعدم الاهتمام بنوع واحد فقط.
٤. هناك حاجة ماسة الى زيادة حجم الموارد المالية المخصصة الى قطاع الصحة في العراق بما يتطلبه القطاع من حاجة مالية تساهم في الارتقاء بالعمل به.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. ماهر أبو المعاطي ، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، ط١ ، القاهرة ، لمكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٤.
٢. ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، ط١، دار المريخ للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٣. عبد الله عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها ، ط١ ، السعودية ، العبيكان ، ٢٠١٥.

٤. سهيلة عبد الزهرة الحجيمي ، الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٦٠ ، سنة ٢٠١٩.

٥. أحمد ابو بكر علي البدوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١١.

٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٧. وزارة المالية ،العراق ، دائرة الاحصاء، تقارير سنوية نشرات سنوية مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

ثانياً: المصادر الأجنبية ومواقع الانترنت

1. Williamson, John, The Washington Consensus as Policy Prescription for Development, A lecture in the series "Practitioners of Development" delivered at the World Bank on 2004
2. Stevan Gaber & others, The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline, International Journal of Sciences, University of Goce Delcev, No. 1, vol 19., 2015.
3. Noell Machinjike, Wellington G. Bonga, Fiscal Discipline and Budget Processes: Evidence from Zimbabwe, International Journal of Research and Innovation in Social, Great Zimbabwe University, 2021, vol 5, No. 2.
4. Hou, Yilin, Fiscal Discipline as A Capacity Measure of Financial Management by Subnational Governments, International Association of Schools and Institutes of Administration, Miami- USA, 2003
5. Ololade Periola, determinants of fiscal discipline in Nigeria 1980-2015, A Thesis in the Department of Economics, Submitted to the Faculty of the Social Sciences, University of Ibadan, Nigeria, 2019.
6. Carlos Garcia & others, Fiscal Rules in a Volatile World: A Welfare-Based Approach, IMF Working Paper, 2011
7. Frieder Meyer-Krahmer, Innovation and Sustainable Development: Lessons for Innovation Policies, first edition, Springer Science & Business Media, 2012

8. http://www.emro.who.int/ar/right-teasers/iraq/contact-us.html
9. https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd